أمير قطر يصل غزة عبر رفح غداً وسط إجراءات أمنية مصرية مكثفة

أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة

رفح ـ د.ب.أ: بدأت السلطات المصرية في مطار العريش ومعبر رفح البري امس إجراءات أمنية مكثفة لتأمين زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وزوجته الشيخة موزة إلى قطاع غزة. وأكدت مصادر فلسطينية أن أمير قطر وزوجته سيصلان غزة، غدا الاثنين، في أول زيارة لحاكم دولة عربية منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في عام 2007.

وقال مسؤول مصري أمني لـ (د.ب.أ) امس: «اتخذت إجراءات أمنية على أعلى مستوى داخل مطار العريش الجوى الذي سيستقبل الأمير حمد وزوجته خلال الساعات المقبلة».

وفي سياق متصل أوضح مسؤول أمني من معبر رفح أن المعبر جاهز لاستقبال أمير قطر وزوجته حيث رفعت الحالة الأمنية في المعبر منذ امس الأول ويجري استكمال باقي الاستعدادات الأمنية.

وأشار إلى وصول السفير القطري محمد إسماعيل العمادي امس الأول وهو المسؤول عن ملف إعمار غزة وتفقد معبر رفح على رأس وفد قبل أن يتجه إلى غزة ليكون في استقبال أمير قطر. وأوضح أن السفير القطري توجه إلى غزة ومعه مساعدات قطرية تقدر بنحو 25 طنا من الكتب والمجلدات الإسلامية. وأضاف المصدر: «يعبر أمير قطر وزوجته معبر رفح الاثنين فور وصوله إلى مطار العريش الدولي الذي يبعد عن المعبر بنحو 45 كم».

وكان مدير المخابرات القطرية أجرى محادثات أمنية حول الزيارة وترتيباتها مع المسؤولين المصريين في زيارة استمرت يومين للقاهرة الأسبوع الماضي. وحسب مصادر فلسطينية، يصحب الأمير القطري وفدا كبيرا يضم نحو 50 شخصية قطرية يمثل الوزارات المختلفة وكبار رجال الأعمال القطريين، حيث يتوقع أن يعلن عن مشاريع تنفذها الدوحة في قطاع غزة خلال سلسلة لقاءات يعقدها مع الحكومة المقالة وعلى رأسها إسماعيل هنية.

وأضافت المصادر أنه تم إبلاغ الجانب الإسرائيلي بتوقيت الزيارة وأن تنسيقا عالي المستوى بين جميع الأطراف تم لضمان نجاح الزيارة وضمان فترة الهدوء خلالها.

ممدوح إسماعيل قال إن المستشار عبدالمجيد من أخلص رجال مبارك

مصر: الرئاسة تعكف على إعداد قانون لإقالة النائب العام .. والقضاء الإداري يلزم الحكومة بإعادة بث «الفراعين»

المستشار عبدالمجيد محمود

القاهرة ـ وكالات: كشف ممدوح اسماعيل، محامي الجماعات الاسلامية عضو مجلس الشعب المنحل، ان مؤسسة الرئاسة تعكف على إعداد قانون يتيح لها إقالة النائب العام، باعتبار ذلك مطلبا شعبيا وثوريا، ومحل إجماع من جميع القوى الوطنية التي لم تخف يوما رغبتها في عزل وإبعاد كل رجال مبارك عن «المواقع التنفيذية».

ووصف اسماعيل المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، بأنه من أخلص رجال مبارك، وتستر على كثير من البلاغات التي كانت تقدم ضد النظام السابق قبل الثورة أو بعد الثورة، بإخفاء أدلة الإدانة الخاصة بقتل الثوار أثناء الثورة، والمتورط بها رموز النظام السابق، ما ساهم في وجود «سيل من البراءات» لكل المتهمين في قضايا قتل الثوار، وكان آخرها قضية «موقعة الجمل» بحسب صحيفة «المصريون»، وانتقد اسماعيل تعامل الرئاسة بشيء من «الرعونة» وعدم الخبرة مع أزمة النائب العام، ما أتاح للإعلام الذي يسيطر عليه فلول النظام السابق فرصة التشفي من الرئيس د.محمد مرسي وتصوير الأمر للعامة على ان التيار الإسلامي الذي ينتمي اليه الرئيس، يحاول الاعتداء على السلطة القضائية ومحو هوية الدولة المدنية.

إلى ذلك، ألزمت محكمة مصرية أمس الحكومة بإعادة بث فضائية «الفراعين» خلال 24 ساعة.

وحكمت دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة المصري بإلزام الحكومة المصرية بإعادة بث الفضائية وإلغاء قرار إغلاق الفضائية.

وكان مالك فضائية «الفراعين» توفيق عكاشة أقام دعوى قضائية ضد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الإعلام والاستثمار بصفاتهم لإلغاء قرار أصدرته السلطات المصرية أوائل شهر أغسطس الماضي «بوقف بث قناة الفراعين الفضائية لمدة شهر وتوجيه انذار لها بسحب ترخيصها إذا استمرت تجاوزاتها ضد رئيس الدولة وكبار المسؤولين».

عباس يعتبر الانتخابات تأكيداً على مسيرة الديموقراطية .. وحماس لا تعترف بها: عبثية وتكرس الانقسام

رام الله ـ يو.بي.أي: قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال إدلائه بصوته في الانتخابات المحلية بالضفة الغربية امس إن إجراء الانتخابات «تأكيد على المسيرة الديموقراطية التي انتهجها الشعب الفلسطيني منذ العام 1996، فيما أعلنت حماس عدم اعترافها بها أو بنتائجها ووصفتها بالعبثية.

ونقلت وكالة «وفا» عن عباس قوله «للأسف لم تشمل الانتخابات جميع الأراضي الفلسطينية ولكن نأمل أن تشمل في المستقبل القدس وقطاع غزة لتكون الفرحة كاملة».

وأضاف عباس «إن شاء الله يكتمل هذا العرس الديموقراطي بالفرحة الكبرى وهي إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني».

وعبر عن أمله أن «تتم الانتخابات بنفس الشفافية والديموقراطية المعهودة والحرية وعدم التدخل وأن يقرر الشعب من يختار، والمنتخب هو من سيكون مسؤولا عن البلديات التي تقدم الخدمات للمواطنين، ونتمنى أن يختار الشعب الأصلح له من أجل خدمة هذه البلاد».

وقال «نحن لا نريد أن ندخل في مهاترة من منع ومن لم يمنع، لكن يهمنا في المستقبل أن يكون هناك انتخابات لأنه لا توجد طريقة لحكم الناس إلا من خلال الديموقراطية وحكم صندوق الاقتراع».

وأضاف عباس «نتمنى أن يأتي الوقت الذي نطبق فيه ما اتفقنا عليه مع حركة حماس لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني في كل أنحاء الضفة الغربية، وأن يقبلوا هذا وأن يسمحوا للجنة تشرف على الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية والمجلس الوطني».

وكانت حماس أعلنت مقاطعة الانتخابات واعتبرتها التفافا على اتفاق المصالحة ورفضت إجراءها في قطاع غزة من دون توافق.

واعتبر الناطق باسم كتلة حماس البرلمانية صلاح البردويل من جهته الانتخابات بأنها «تحايل على الوضع العام والشعب الفلسطيني» مشددا على أنها «انتخابات مجزوءة لا تخدم الوحدة بل تكرس الانقسام».

وقال البردويل في بيان إن هذه الانتخابات «تتنكر لاتفاق المصالحة الذي ينص على أولويات أهم بكثير من انتخابات البلديات كإعادة صياغة وتفعيل منظمة التحرير، والبرنامج الوطني الفلسطيني وعبر تشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية والمجلس الوطني».

وأضاف «أمام هذا الإجراء غير الشرعي فإننا في كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي لنؤكد على أن ما يجري في الضفة من انتخابات للمجالس البلدية هي انتخابات عبثية هدفها الالتفاف على الطموح الوطني، وهي لا تحقق أي شكل من أشكال الديموقراطية في ظل حالة القمع والملاحقة وممارسة الاعتقالات السياسية ضد أبناء حركة حماس وطلبة الجامعات في الضفة الغربية». وتابع «نؤكد أننا لا نعترف بشرعية هذه الانتخابات ولا بنتائجها والتي تجري في هذا المنطق وفي هذا التوقيت وبهذا الشكل».

إنشاء صندوق للاستثمار برأسمال يساهم فيه «مصريو الخارج»

لندن ـ أ.ش.أ: عرض وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية محمد محسوب على الجالية المصرية في بريطانيا إنشاء صندوق للاستثمار في مصر برأس مال تساهم فيه الدولة بنسبة 20٪ والمستثمرون العرب بنسبة 20٪ بينما تكون النسبة الباقية وهي 60٪ للمستثمرين والمواطنين المصريين في الداخل والخارج.

وقال محسوب ـ خلال لقاء نظمه اتحاد المصريين في أوروبا جرى في لندن امس الاول ـ إن مساهمة الدولة ستكون عينية في شكل أراضي يتم توفيرها للمشروعات التي يدخل فيها الصندوق الذي سيتم منحه وضعية متميزة بالنسبة للاستثمار في المنطقة جنوب قناة السويس كنواة لاستثمارات هائلة يتم الإعداد لها على ضفتي القناة لتصبح منطقة منافسة على مستوى العالم.

وأضاف انه سيتم الاكتتاب بين المصريين في الداخل والخارج وأن الدولة ستضمن رأس مال هذا الصندوق وهو إجراء غير مسبوق فلا توجد أي ضمانات من الدول لمثل هذا النوع من الصناديق عدا في هذا المشروع المصري.

وأوضح أن الدولة ستضمن حدا أدنى من الأرباح كما ستلتزم بوضع حصة عينية ويشترط أن من يدير الصندوق لا يكون من بين المساهمين فيه بل شركة إدارة متخصصة والدولة ستعطي أولوية لهذا الصندوق في الاستثمار في المناطق المتميزة في المشروعات حول قناة السويس وشرق التفريعة.

وأضاف الوزير أن هذا المشروع سيحصل على أولوية في المشروعات الخدمية ذات الربحية التي تقل نسبة مخاطرها مثل محطات الكهرباء والتي تعد أرباحها مؤكدة ونسبة المخاطر تقريبا لا توجد حيث ان المشتري مستعد وجاهز وهي الدولة لتقوم بتوفير الطاقة للشعب والمشروعات. وأشار الوزير إلى أن البديل لهذا الصندوق هو المستثمر الأجنبي وهناك عروض رائعة من مستثمرين يابانيين وصينيين وأتراك ومن كوريا الجنوبية ولو تركنا الأمر على ما عليه فمن الممكن خلال سنة أو سنتين أن تضطر الدولة إلى الاستعانة بهؤلاء المستثمرين ولهذا فإننا نعمل على الإعلان عن انطلاق هذا الصندوق في القريب.

وقال وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية محمد محسوب إنه لم يعد في مصر حقوق تمليك للمستثمرين الأجانب بل حقوق انتفاع حيث لا يوجد مانع عند أي مستثمر أن يتسلم منطقة يقيم فيها مشروعاته وتوفر له الدولة المرافق ثم يقوم بتركها بعد انتهاء التعاقد أو يقوم بتجديد التعاقد وفقا لشروط جديدة ويكون له أولوية في هذه الحالة.

وأشار إلى خطورة أن يكون الاستثمار الأجنبي هو السمة الرئيسية في البلاد بل يجب أن يكون الاستثمار الوطني هو الأساس بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب حيث لا يمكن تطوير شعب عن طريق الاستثمار الأجنبي فماذا يحدث إذا قرر هؤلاء لأي سبب ترك هذه الاستثمارات لسبب أو آخر.

وقال إن بعض المستثمرين الأجانب في مصر كانوا يأتون إلى مصر ويحصلون على قروض من بنوك مصرية وينتجون في مصر ويربحون ثم يتم نقل هذه الأرباح بنسبة مائة في المائة إلى خارج مصر.

وأضاف ان الفساد الذي ساد خلال الفترة الماضية أدى للعديد من المصاعب الاقتصادية من بينها على سبيل المثال شركة فاكسيرا لتصنيع الأمصال موضحا أن الشركة كانت تصنع في الأساس 9 أنواع من الأمصال وتحولت إلى إنتاج نوعين فقط لا يتم إنتاجهما إلا في مصر لأنها أمصال تستخدم في العلاج من لدغات الثعابين التي لا توجد إلا في مصر واستيراد الباقي من الخارج.

وقال الوزير ان الحكومة كان عليها أن تتعاقد مع هذه الشركة الحكومية لتوريد الأمصال جميعا بسعر أعلى من السوق خوفا من إضرابات العاملين وتوقف إنتاج هذه الأمصال التي لن يمكن استيرادها من الخارج.

البحرية الإسرائيلية تستولي على سفينة مساعدات فنلندية كانت في طريقها إلى غزة

غزة ـ يو.بي.أي: استولت قوات البحرية الإسرائيلية ظهر أمس على السفينة الفنلندية «ايستيل» التي تقل متضامنين دوليين مع الفلسطينيين خلال محاولتها كسر الحصار البحري على قطاع غزة.

وقال المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي إن البحرية الإسرائيلية استولت على السفينة بدعوى أنها حاولت خرق الطوق البحري المفروض على القطاع.

وأضاف أدرعي ان «الاستيلاء على القارب تم وفقا لقرار على المستوى السياسي وبناء على القانون الدولي بعد توجيه جميع الدعوات والرسائل للسفينة كي تتراجع عن المضي نحو شواطئ غزة».

من جانبه، قال عضو اللجنة الشعبية لكسر الحصار عن قطاع غزة علي النزلي إن البحرية الإسرائيلية حاصرت السفينة التضامنية الإغاثية المتجهة لمدينة غزة بعد أن قطعت البث عنها، متوقعا أن تتعرض للهجوم.

وكانت سفينة استيل انطلقت من مدينة «أميا» الواقعة في شمال السويد في 20 يونيو الماضي وعلى متنها 19 ناشطا سياسيا بهدف كسر حصار غزة وإيصال مساعدات لها.

نائب يطالب «النهضة» بالاعتذار للشعب عن هجمات 1991

البرلمان التونسي المؤقت يدين أحداث العنف ونواب يطالبون بحل مجالس حماية الثورة

تونس ـ كونا: دان المجلس الوطني التأسيسي التونسي (البرلمان المؤقت) بشدة امس أحداث العنف التي أسفرت الخميس الماضي بمدينة تطاوين بالجنوب التونسي عن وفاة أمين سر الاتحاد المحلي للفلاحة والصيد البحري وممثل حركة نداء تونس بالولاية لطفي نقض واصابة آخرين بجروح.

وأكدت رئاسة المجلس في بيان لها «ضرورة الرفع من الأداء الأمني» في التصدي لظاهرة العنف وتحلي الأهالي في جميع أنحاء البلاد بضبط النفس و«عدم الانزلاق في دوامة العنف السياسي التي قد تدفع بالبلاد الى المجهول». كما استنكر بيان البرلمان التونسي المؤقت الدعوات التي تم اطلاقها على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل بعض التنظيمات التي قال انها «تحرض على العنف» من خلال استعمالها لعبارات من قبيل «تطهير واستئصال».

وحذر البيان من أن هذه العبارات من شأنها أن «تزرع الفتنة والتباغض» بين أفراد المجتمع التونسي في مرحلة دقيقة تفرض على الجميع العمل معا لادانة هذه الظاهرة وتطويقها ومحاصرتها وسحب البساط من تحت أقدام الذين يلجؤون اليها تفاديا لخطر الانزلاق في ممارسة العنف السياسي». وعلى صعيد آخر طالب عدد من النواب التونسيين على هامش جلسة الحوار التي عقدها المجلس مع الحكومة بـ «حل» ما يطلق عليها «مجالس حماية الثورة» التي تشكلت خلال أحداث الثورة في يناير 2011 مؤكدين في مداخلاتهم امام المجلس على أنه «لم يعد من داع لوجودها بعد استعادة مؤسسات الدولة لمهامها».

وحذر العديد من النواب لاسيما من احزاب وكتل المعارضة من أن حل الخلافات السياسية بالعنف «أمر خطير جدا» مطالبين الحكومة بـ «تحمل مسؤولياتها في حماية المواطنين واستقرار الأمن العام وردع كل مجموعات العنف التي تعمل خارج اطار القانون». الى ذلك، طالب النائب في المجلس الوطني التأسيسي محمد براهمي حركة النهضة الإسلامية بتقديم اعتذارها للشعب التونسي على خلفية أحداث باب سويقة عام 1991 وإهمال مطالبه بعد ثورة 14 يناير 2011. ودعا براهمي وهو نائب عن حركة الشعب حركة النهضة الإسلامية أكبر حزب في البلاد وهي تقود الائتلاف الحاكم إلى الاعتذار للشعب التونسي على خلفية الهجمات التي تورط فيها أعضاء من الحزب منذ أكثر من 20 عاما.

أنباء عن القبض على الناطق الإعلامي باسم القذافي

المقريف: ليبيا لم تتحرر بالكامل بعد سنة على رحيل القذافي

طرابلس ـ أ.ف.ب: قال رئيس المؤتمر الوطني الليبي محمد المقريف امس إن بلاده لم تتحرر بالكامل بعد عام على مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي وسقوط نظامه.

وأشار المقريف في خطاب ألقاه الليلة قبل الماضية الى انه من بين أسباب التأخر في بناء مؤسسات الدولة «عدم استكمال عملية التحرير بشكل حاسم في جميع المناطق»، وخصوصا في مدينة بني وليد احد آخر معاقل النظام السابق والتي تشهد معارك دامية منذ عدة ايام. وعرض المقريف حصيلة قاتمة للسنة الماضية مشيرا الى «التراخي والتباطؤ في بناء القوات المسلحة الوطنية والأجهزة الأمنية، وكذلك عدم الاسراع في السيطرة على السلاح المنتشر في كل مكان، وايضا عدم استيعاب الثوار في شتى مرافق الدولة والاهتمام الجاد بشؤونهم وشؤون الجرحى والمبتورين وذوى الاحتياجات الخاصة منهم».

وقال المقريف إن «التراخي في بعض الملفات الهامة مثل إصلاح وإعادة النظام القضائي والمصالحة الوطنية الشاملة والعادلة ورد المظالم والحقوق وفي إطلاق عدد من المشروعات العاجلة للانعاش الاقتصادي والاجتماعي خاصة في المناطق المهمشة بهدف توفير فرص عمل وتدريب وتعليم أمام الشباب، خلق حالة من التذمر والاحتقان بين مختلف شرائح المجتمع وأدى الى انتشار الفوضى والاضطراب والفساد والضعف في اداء مختلف الاجهزة والواجهات الحكومية والرسمية». وأشار إلى أن «هذه الحالة أغرت فلول النظام من داخل البلاد بالتسرب إلى مفاصل هذه الأجهزة والتغلغل فيها وربما في قيادات هذه الأجهزة، والتآمر مع من هم خارج البلاد على الثورة وسلطتها الشرعية» واضاف المقريف كذلك «لقد أغرت هذه الحالة من الضعف وغياب سلطة الدولة وهيبتها الكثير من العناصر والأشخاص والمجموعات، حتى وإن لم يكونوا على صلة بفلول النظام المنهار بأن يتجرؤوا على سلطة القانون، ويقوموا بعمليات خطف واعتقال قسري وتعذيب وابتزاز ونهب، بل وتجرؤوا على أن تكون لهم سجونهم الخاصة».

إلى ذلك، أكدت مصادر مطلعة أمس القبض على موسي ابراهيم الناطق الإعلامي باسم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي